Algeria's VNR seems a government report, not a national review, without clarity as to the civil society and nongovernmental stakeholder consultations cited, especially women-led groups.

Positively, Algeria cites its treaty obligations and adherence to binding norms. In fulfilling extraterritorial obligations under peremptory norms and SDG 10, 16 and 17 commitments, we note Algeria's efforts to uphold self-determination, in general, and for the Palestinian and Sahrawi peoples, in particular, while seeking clarity on the state's respect for the ethnic diversity of its peoples.

On SDG 8, the VNR emphasizes social protection efforts through contributory and non-contributory schemes to leave no one behind. However, it remains silent on the Labor Law reform committed since 2011. The fundamental ILO Convention 87 on freedom of association remains breached despite numerous urgings of the ILO Committee on Freedom of Association and Committee on the Application of Standards.

While the VNR invokes the equal-pay-for-equal-work principle, the precarity of employment in the private sector and the so-called informal sector is often compounded for women, and the VNR demurs on this development issue.

The VNR should indicate progress toward democratic control of civil institutions and armed forces, reparations for over 1 million Algerians displaced for decades, and any process indicators and outcome indicators toward improving the Gini coefficient and straightening the Lorenz curve of wealth distribution, and reforming oligarchical government leadership and institutions, currently facing mass popular calls democratic control of the armed forces.

So, we would be interested to know further:

1. How civil society was consulted in developing the VNR and how their involvement has influenced it?

2. Any concrete measures toward adhering to the fundamental ILO Conventions, including Convention 87?; and

3. Any progress in extending social protection to all, without discrimination, in the private and informal sectors, particularly for women and rural workers?

## Arabic Version

**ايجابيا، تستشهد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في تقريرها بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية الملزمة. والالتزامات التي تتجاوز الحدود الإقليمية بموجب قواعد قطعية ، أيضا التزامات الجزائر تجاه الهدف 10 و16 17 من أهداف التنمية المستدامة، كما لاحظنا الجهود التي بذلتها وتبذلها الجزائر لدعم حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وبصفة خاصة للشعب الفلسطيني والصحراوي، مع السعي إلى إيضاح مبدأ احترام الدولة لتنوع شعوبها عرقيا.**

**ولكن يبدو لنا أن تقرير الجزائر هو تقرير حكومي، وليس مراجعة وطنية، فالتقرير لا يوضح علاقة المجتمع المدني والمشاورات غير الحكومية لأصحاب المصلحة المشار إليهم بالتقرير، لا سيما المجموعات التي تقودها النساء .**

**أما بخصوص الهدف الثامن، يؤكد تقرير الجزائر الطوعي على الجهود التي تبذلها الدولة من اجل الحماية الاجتماعية وعدم ترك أحدا في الخلف. ومع ذلك، لا يُذكر التقرير مسألة إصلاح قانون العمل بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. لاتزال تنتهك احكام اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87 بشأن الحريات النقابية بالجزائر على الرغم من الالحاحات العديدة للجنة الحريات النقابية بمنظمة العمل الدولية من أجل تطبيق المعايير التي نصت عليها الاتفاقية .**

**وفي حين أن تقرير الجزائر الطوعي يستحضر مبدأ المساواة في الأجر مقابل العمل ، فإن نسبة التوظيف في القطاع الخاص وما يسمى القطاع غير الرسمي غالباً ما تكون مجحفة للنساء ، وللاسف يغفل التقرير عن هذا الموضوع الهام.**

**ينبغي أن يشير التقرير الطوعي إلى إحراز تقدم نحو الادارة الديمقراطية للمؤسسات المدنية والقوات المسلحة، والتعويضات لأكثر من مليون جزائري نزحوا لعقود، وأي مؤشرات عملية نحو تحسين التوزيع العادل للثروة، وإصلاح حكم الأقلية في الحكومة والمؤسسات، التي تواجه حاليا دعوات شعبية جماهيرية واسعة للسيطرة الديمقراطية على القوات المسلحة.**

**لذلك ، فنحن نتسائل :**

**1. كيف تمت استشارة المجتمع المدني في تطوير التقري الطوعي للجزائر وكيف أثرت مشاركتهم في التقرير ؟**

**2. هل هناك أي تدابير ملموسة نحو الانضمام إلى اتفاقيات منظمة العمل الدولية الأساسية، بما في ذلك الاتفاقية 87؟**

**3. ما هو التقدم المحرز بشأن تقديم الحماية الاجتماعية للجميع ، دون تمييز ، في القطاعين الخاص وغير الرسمي، لا سيما النساء والعمال الريفيين؟**